يكفيه وجود ماهيات بعض افراده وهو الموجودات فتامل
قوله اي باحقايق اي بحقايق الاشيا قال عوض عن المضاف
اليه على مذهب الكوفيين او يقدر صلة للحقايق اي باحقايق
للاشا على مذهب البصريين قوله من تصورها اي وتصورا
احوالها والمراد بتصورها ذكرها بالكنه او بالوجه ومن بيان
للعلم اي العلم بها الذي هو تصورها الخ قوله والتصديق
بها اي بوجودها اي بثبوت الوجود لها قوله وباحوالها اي
والتصديق بثبوت احوالها لها واحوالها كالحدوث والامكان
والجوهرية والعرضية والتغير والتحيز وقدم التصديق
بوجودها على التصديق باحوالها لانه مبناه فان قيل
الكلام في العلم بالحقايق فكيف يصح عد التصديق بالاحوال
من العلم بها فالجواب انه انما عد التصديق باحوالها من
العلم بها لان التصديق بحال الشيء من حيث النسبة الى ذلك
الشيء علم بذلك الشيء وفي تبيينه العلم بالحقايق بتصورها
والتصديق بها وباحوالها اشارة الى ان المراد بالعلم بها العلم
بنوعيه وهما التصور والتصديق فتكون ال الداخلة عليه
للاستغراق اي الاستغراق نوعيه المذكورين فان قلت
القصد بقوله والعلم بها الرد على اللاادريه المنكرين للعلم
بثبوت شيء من الحقايق وعدم ثبوته وزعموا انهم شاكون
واذا كان القصد به ذلك فيكفي في الرد عليهم حمل العلم على
التصديق بثبوتها اي وجودها واما حمله على ما يشمل التصور
فلا حاجة اليه اذ اللاادريه لا ينكرون تصورها بانه
لا يمكن دعوى الشك في ثبوتها بدون تصورها فالجواب
انه انما حمله على ما يشمل التصور والتصديق المذكورين بناء
المقصود الاتم الاستدلال بوجود المحدثات على ان الصانع

موجود

موجود متصف بالعلم والقدرة والارادة والحياة وغيرها
وهو انما يتم بالتصديق بها وباحوالها والتصديق لا يحصل
بدون التصور فحينئذ يجب حمل العلم على الاستغراق ويكون
المعنى جميع انواع العلم بالحقايق من التصور والتصديق متحقق
اذا علمت هذا فاعلم ان من قدر لفظ الثبوت في قول المصنف
والعلم بها قائلا اي بثبوتها وجه ذلك بقوله بان الاستدلال
على وجود الصانع انما هو بوجود المحدثات فلا بد من تقدير
الثبوت لانه لا يتم الاستدلال الا به فقد غلط في توجيهه
غلطين احدهما ظن وجوب التقدير حيث قال لا بد من
تقدير الثبوت لان الاستدلال لا يتم الا به مع انه لا يجب
اذ لا معنى للعلم بالحقايق الا تصورها والتصديق بها وباحوالها
الثاني ظن كفاية العلم بالثبوت في الاستدلال على وجود
الصانع والا فلا وجه لتخصيص التقدير به مع انه لا يكفي
اذ لا بد في الاستدلال على وجود الصانع من العلم باحوالها
ايضا على ما سيجيء وكان الاولى لك ان يبين هنا معنى العلم
لان هذا المقام اول مقام احتيج فيه الى معرفته فلا وجه
لتاخير بيانه الى قوله واسباب العلم ثلاثة قوله متحقق
بكسر القاف اي ثابت في نفس الامر ان كان العلم من قبيل
الاضافة او موجود في الخارج ان كان من قبيل الكيف وهو
الراجح عندهم قوله وقيل المراد العلم بثبوتها اي المراد من قوله
والعلم بها العلم بثبوتها وهو التصديق بوجودها اي فضمير بها
عائد على الحقايق وفيه حذف مضاف مقدر وهو ثبوت
واما جعل الضمير في قوله بها عائدا على ثبوت الحقايق المفهوم
من قوله ثابتة المسند لضمير الحقايق حتى يكون من باب اعدلوا هو
اقرب للتقوى ويكون تانيث الضمير لاكتساب المضاف التانيث

Copyright © King Saud University